

الانقسام الأوروبي:

بعد الشرق والغرب يأتي دور الشمال

■ **عامر نجيم الياس***

يوماً بعد يوم، يُدقّ سمسار جديد في نعض معاهدة شنغن التي تضمن حرية الحركة والتنقل بين دول الاتحاد الأوروبي. ويوما بعد يوم تتوسّع الهوة الفاصلة في مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللاجئين التي تستمر في احتلال رأس سلم أولويات دول الاتحاد عام 2016. فمع نهايات العام 2015 وتحديدا في 17 كانون الأول صوّت البرلمان السويدي بشبه إجماع على قرار تشديد الرقابة الأمنية على المنافذ الحدودية السويدية مع الدول الأوروبية، وهو ما يضع حدًا لسياسة مغايرة تماما انتهجتها مملكة السويد طوال السنوات الستين المنصرمة. وفي الرابع من الشهر الجاري سارت الدنمارك على طريق جاريتها الاسكندنافية وشدّت من رقابتها على الحدود التي تجمعها وألمانيا.

ما سبق يُدخّل شمال القارة الأوروبية على خطى تقييد حرية الحركة بين دول الاتحاد الأوروبي، كما حصل في بولندا التي تتهم حكومتها اليوم بالفاشية، وألمانيا التي أوقفت فجأة استقبال اللاجئين وبدأت تطالب الدول الأوروبية باستقبالهم، بعدما نالت حصة الأسد من السوريين والأفغان واللبنانيين والعراقيين بمليون لاجئ وهارب من ويلات الحروب وفق الإحصاءات الألمانية. فيما لم تستقبل السويد سوى 160 ألف لاجئ، والدنمارك 15 ألفا منهم. إن القرارات الأوروبية الأخيرة، خصوصا تلك الصادرة عن الدول الاسكندنافية، تجعلنا نشير إلى جملة من التحولات في الاتحاد الاوروبي أهمها:

- استمرار ججز الاتحاد الأوروبي في مواجهة ملف اللجوء والهجرة، وعدم وجود سياسة أوروبية موحدة في هذا الخصوص، وهذا أمر سيستاقم في المدى المنظور.
-أولا بسبب استمرار موجات النزوح إلى أوروبا بسبب الحروب في الشرق التي تساهم فيها الحكومات الأوروبية، وثانيا، وهو الأهم، أن أوروبا ليست دولة واحدة كي تستطيع اتخاذ قرار موحد في هذا الشأن، فالدول الأوروبية - وإن انضوت في إطار الاتحاد الأوروبي- إلا أنها تعتبر أن مسائل السيطرة الحدودية تدرج في سياق الحق في الحفاظ على السيادة.

- الشرح بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يتوسّع ليشمل أوروبا الشمالية، والدول الاسكندنافية تحديدا المعروفة بسياساتها المرحبة باللاجئين والمهاجرين على مدى العقود المنصرمة، وهذا مردهُ الدرجة الأولى إلى تغيّر توجهات الرأي العام والنخب في الدول الأوروبية بشكل عام على إثر أزمة اللجوء، وهو ما أدى إلى زيادة ثقل الأحزاب اليمينية المعادية للتعددية الثقافية والقومية في كافة دول الاتحاد الأوروبي، ودول شمال القارة منها.

التحوّل في بنية المجتمعات الأوروبية نتيجة طبيعية للتحوّل في نوعية المهاجرين، الذين لا يحملون من الهجرة سوى اسمها، فنحن اليوم أمام حالات فرار جماعي وخيارات محدودة قوامها اختيار المنفى القسري القادر على تحمّل اعباء اللجوء المادية، إضافة إلى العامل الديني الذي له دورٌ إضافي في الحالة الراهنة والذي غيّر وجهته التقليدية، التي سادت أيام الاحتلال العثماني، من أوروبا الوسطى والبلقان، إلى أوروبا الشمالية.

الانقسام الأوروبي يتوسّع، ومسألة شنغن باتت من الماضي،

فيما بقاء الوضع الراهن يطرح تساؤلا حول قدرة أوروبا على الاستمرار في تقييد الحركة على حدودها الخارجية، في ضوء عدم التوصل إلى قرار ينظم مسألة اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي.

✽ **كاتب ومرترجم سوري**

البناء

حكومة ليبية في تونس... خلافات قبل تعيين الوزراء

ها هي نتيجة الفوضى الخلاقة التي أرادت الولايات المتحدة الأميركية بثها في هذا الشرق. دول مشرذمة مقسّمة يعيث فيها الإرهاب والتخلف، بينما تعجز النخب السياسية والثقافية عن رآب الصدع.

ليبيا خير مثال على ما نقول، فهي هي النخب الليبية لا تستطيع أن تتلمذ جراح هذا البلد، وتخرجه من أتون القتل والفقر والجهل. حكومة ليبية انبثقت وسط محادثات في تونس، لكن الخلافات على أسماء الوزراء سبقتها.

في هذا السياق، نشرت صحيفة «نوفيه إيزفستيا» الروسية مقالاً بعنوان «حكومة عابرة، وجاهة في المقال أن وكالة «أسوشيتد

صورة من صفحة «نوفيه إيزفستيا»



صورة من صفحة «نوفيه إيزفستيا»

«**نوفيه إيزفستيا**»:

ليبيا... حكومة عابرة

نشرت صحيفة «نوفيه إيزفستيا» الروسية مقالاً بعنوان «حكومة عابرة»، وجاء في المقال أن وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية تلقت يوم 20 كانون الثاني من المجلس الرئاسي الليبي الذي اتخذ تونس مقراً له خبراً عن تشكيل حكومة وفاق وطني رُحّب بها الجميع. لكن أحدا لا يعرف مدى فاعليتها وقدرتها على البقاء.

على أيّ حال ينتج تشكيل الحكومة الجديدة تعليق آمال ما على انتهاء الحرب الأهلية في هذه البلاد.

يذكر أن ليبيا غرقت عام 2011 في الفوضى على إثر الإطاحة بنظام معمر القذافي. ورفض معظم الفصائل والمليشيات والمجموعات والعصابات المسلحة نزع سلاحه بعد انتهاء الثورة، وبدأ هؤلاء المقاتلون في الاستيلاء على السبلطة حتى مع الذين أيوا الخطة الأميمية لأن خفتر يعتبر نفسه مجلس النواب المعترف به دوليا في طبرق والمؤتمر الوطني العام الجديد للاسلايين في طرابلس.

وأصبح قيام هيئتي السلطة التشريعية نقطة انطلاق لحرب أهلية في ليبيا. فم بدأت تتطور الأحداث وفق سيناريو يشبه التطورات العراقية والسورية حيث قام تنظيم «دولة طرابلس، الجهادي بصفته فرعا لتنظيم «داعش» بمحاولة الاستيلاء على آبار النفط والموانئ النفطية التي تعد المصدر الوحيد للمداخيل اللببية.

وفي كانون الأول الماضي وفاق ممثلون عن البرلمانَيْن الليبيَيْن (مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام) على خطة اقترحتها منظمة الأمم المتحدة لتشكيل حكومة وفاق وطني، ما أدى إلى تشكيل المجلس الرئاسي الذي اختار تونس مقراً له والذي يتألف من تسعة أعضاء يمثلون كلا البرلمانَيْن والحكومتَيْن، ناهيك عن ممثلين عن الأحزاب والمنظمات السياسية. إلا أن غالبية أعضاء مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام رفضوا لأسباب مختلفة خطة الأمم المتحدة. وذلك على رغم التحذير الصادر عن المبعوث الأممي مارتن كوبرل الذي كان يشير أكثر من مرة إلى أن أي تشكيل للحكومة وفاق وطني، ما أدى إلى تشكيل المجلس الرئاسي الذي يتصرف بالتناحم والعزم على العمل سريعا خلافا لبقية القوى السياسية الليبية. وقد التقى كوبرل معنفي الدول ال18 والمنظمات الدولية الثلاث الذين اجتمعوا في روما ليلتحفوا مسائل تقديم المساعدة لليبيا وحكومتها الجديدة.

وكان من غير الواضح ما هي الجهة التي يجب أن تقدم المساعدة لها. فبحسب الخطة الأميمية يجب على الحكومة الجديدة أن تبدأ عملها

من ذا الذي سيتولى إدارة وزارة الدفاع التي تعد وزارة محورية في الحكومة. وقد كانت كل الحكومات الانتقالية تشعر بالخوف من المجموعات المسلحة والمليشيات التي كانت أكثر من مرة تحاصر وتهاجم مقر البرلمانات والحكومات لإجبار أعضائها على اتخاذ القرارات اللازمة لها.

وفي التقرير التالي مرور على مقال لكأثرين فليس نشرته صحيفة «تايمز» البريطانية بعنوان «مسلحو المعارضة السورية يقبلون صداقة إسرائيل وسط بحر من الأعداء»، وترى فليس أن «إسرائيل» تسعى من خلال استقبال المسلحين السوريين إلى تحييد الشعور بالعداء لـ«إسرائيل».

صورة من صفحة «تايمز» البريطانية

في طرابلس. لكن من غير المفهوم حتى الآن ماذا سيكون موقف سلطة الإسلاميين منها، تلك التي لم توافق على خطة الأمم المتحدة وبالتالي لم تقبل حكومة الوفاق الوطني.

وقد قرّر المجلس الرئاسي أولاً تشكيل الحكومة التي تضمّ عشرة وزراء. فم اتخذ قراراً بزيادة عدد الوزراء. وذلك بضغط من المشاركين في المفاوضات. ولا يعني ذلك أن عدد الوزارات في ليبيا سيقوق 30 وزارة. لكن لن يكون لكل وزارة وزير واحد بل بضعة وزراء سيتولون إدارتها. فعلى سبيل المثال سيتولى تسيير أمور وزارة الخارجية أربعة وزراء في آن. وقد اتخذ هذا القرار لإشراك أكبر عدد ممكن من القوى السياسية والقبائل في السلطة.

ومن غير الواضح حتى الآن من ذا الذي سيتولى إدارة وزارة الدفاع التي تعد وزارة محورية في الحكومة. وقد كانت كل الحكومات الانتقالية تشعر بالخوف من المجموعات المسلحة والمليشيات التي كانت أكثر من مرة تحاصر وتهاجم مقر البرلمانات والحكومات لإجبار أعضائها على اتخاذ القرارات اللازمة لها.

ويرى المحللون السياسيون أن قائد الجيش الليبي التابع لمجلس النواب اللواء خليفة خفتر هو الذي يعد منطقياً أكثر المرشحين حظاً لنولي إدارة وزارة الدفاع الليبية. إلا أن تعيينه سيؤدي حتما إلى اندلاع نزاع مدع الإسلاميين حتى مع الذين أيوا الخطة الأميمية لأن خفتر يعتبر نفسه عدوا لدودا لكل الاسلايين وحتى الإسلاميين المعتدلين. ويعني ذلك أن طرابلس لن توافق أبداً على تعيينه وزيراً للدفاع الليبي.

ويتبقى لدى الحكومة الجديدة التي يترأسها فايز السراج عشرة أيام لتلقى دعم قسم من مجلسي النواب الذي لم يوافق بعد على الخطة الأميمية. كما لديها أيضاً شهر واحد لتنفيذ باقي بنود الخطة. ومن أهم تلك البنود انسحاب المقاتلين من المدن الليبية.

صورة من صفحة «تايمز» البريطانية



صورة من صفحة «تايمز» البريطانية

«**تايمز**»: **مسلحو «المعارضة السورية»**

يقبلون صداقة «إسرائيل»!

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية تقريراً لكأثرين فليس بعنوان «مسلحو المعارضة السورية يقبلون صداقة إسرائيل وسط بحر من الأعداء». وتقول فليس إن علاء يتلقب متألماً على سيريه في المستشفى بينما يرغف الغطاء ليكشف إصابته. وتضيف إن ساق علاء مبتورة من عند الركبة، حيث جرى ذلك من دون عناية طبية في قيو مبنى في منطقة تسيطر عليها «المعارضة المسلحة»، بينما تطرحه الطائرات الروسية بالقاذف. وتضيف أن الأطباء في المستشفى الواقع في شمال «إسرائيل» يقولون إن حياته تم إنقاذها على رغم بتر ساقه والإصابات البالغة في الساق الأخرى. وتقول إن المقاتل السوري أمضى الأسابيع الماضية في ذلك المستشفى «الإسرائيلي» عقب إصابته ومقتل ثلاثة من زملائه في غارة جوية روسية.

وتقول فليس إن جنوب سورية واحد من المعازل القليلة الباقية لـ«المعارضة السورية المسلحة المعتدلة» المدعومة من الغرب، الذي أصيب بالدهشة عندما أصبحت هذه القوات «المعتدلة» هدفا للقوات الروسية.

وتضيف أن «إسرائيل» بدأت في استقبال مسلحي «المعارضة السورية» في مستشفياتها منذ سنتين، وتم وضع الأمر في إطار المساعدات الإنسانية، ولكن 90 في المئة من السوريين الذين تستقبلهم المستشفيات «الإسرائيلية»، من الذكور وغالبيةهم من المسلحين. وترى فليس أن ذلك الإجراء «الإسرائيلي» إجراء يتسم بالحكمة، حيث يساعد في تحييد الشهور الباعدا لـ«إسرائيل»، ومساعدة الذين يمثلون حاجزاً بين «إسرائيل» ومن يناصبونها العداء منذ عقود.

ويضيف أن «إسرائيل» بدأت في استقبال مسلحي «المعارضة السورية» في مستشفياتها منذ سنتين، وتم وضع الأمر في إطار المساعدات الإنسانية، ولكن 90 في المئة من السوريين الذين تستقبلهم المستشفيات «الإسرائيلية»، من الذكور وغالبيةهم من المسلحين. وترى فليس أن ذلك الإجراء «الإسرائيلي» إجراء يتسم بالحكمة، حيث يساعد في تحييد الشهور الباعدا لـ«إسرائيل»، ومساعدة الذين يمثلون حاجزاً بين «إسرائيل» ومن يناصبونها العداء منذ عقود.

وتعتبر عمليات الإعدامات التي قامت بها السعودية محاولة لزيادة التوترات بين المملكة وإيران. والغريب في الأمر أن إيران بلغت الطمع سريعا وهذا ما يقصر مدى حساسية الحالة الطائفية في المنطقة، حيث قام عدد من الإيرانيين بالهجوم على السفارة السعودية في طهران، فأستغلت العلاقات الدبلوماسية مع العاصمة الإيرانية محققة بذلك أهدافا سياسية.

وما يدعو إلى الاستغراب تجاه هذه القضية؛ اختزلها كلها في الرجل السعودي الشيعي، مع تجاهل لمحوظ لباقي المدمومين السنة والأربعين، وغالبيةهم من السعوديين السنة. من ناحية أخرى، إن رجل الدين السعودي النمر هو سعودي الأصل، الأمر الذي يستوجب التعامل مع قضيته على هذا الأساس، لا على أساس مذهبي، وربما كان تم الأمر وفق ذلك؛ لتغيرت بعض المواقف، ولمتّ أيقاف نزيف الدماء المتوقعة، علما أن الرجل صرح قيد حياته بأنه لا يجب أن يُعامل على أساس انتمائه الطائفي، وكانه كان يتوقع موته

وعاداهه وسط صخب الطائفية وجنون السلطة. وقد ساهم كل من الإعلاميين العربيين والغربي في تاجيج الصراع وإبراز الورقة الطائفية في قضية إعدام النمر وذلك من خلال الإشارة إلى النمر كرجل دين شيعي لا كرجل دين سعودي شيعي.

هكذا يبدو الصراع بين المعسكر السنّي بقيادة الرياض، والمعسكر الشيعي بقيادة طهران؛ وقد دخل في طور التصعيد من خلال أحكام الإعدامات. وينبغي علينا أن ننظر ونرى ما إذا كانت تلك الأحداث ستكون بمثابة الشرارة التي تستعمل المنطقة برمتها، أم أن صور الحكمة والتعقل سينتصر، وستعود الأمر إلى سابق عهدها، حيث العيش بسلام ظاهره في حرب باطنية.

المصدر: «معهد واشنطن».

ترجمات



صحافة عبرية

بين تبرئة أشكنازي

والبحث عن بديل لنتنياهو

أعلن المستشار القضائي للحكومة «الإسرائيلية»، يهودا فاينشتاين، يوم الثلاثاء الماضي عن إغلاق التحقيق ضد رئيس أركان الجيش «الإسرائيلي» الأسبق، غابي أشكنازي، في القضية المعروفة باسم «قضية هاريزان» أو «وثيقة هاريزان».

وأدى إغلاق التحقيق إلى فتح هذا الملف من جديد في صفح «نهاية الأسبوع» العبرية الصادرة أمس الجمعة. وأجمع المحللون على أن هذه القضية، التي استمرت خمس سنوات ونصف السنة، منعت أشكنازي من دخول الحلبة السياسية، وحتى أن هناك من يذعي أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الجيش في حينه، يهودا باراك، افتعلا هذه القضية، وأن باراك اتهم أشكنازي بتنفيذ «انقلاب عسكري غير مسلح»، فقط من أجل منع وصول أشكنازي إلى منصب رئاسة الحكومة.

بدأت «قضية هاريزان»، على اسم ضابط سابق في الجيش «الإسرائيلي» يدعى بوعاز هاريزان، وبعد تسرّحه أصبح تاجر سلاح، بالكشف عن وثيقة في «القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي» عام 2010. وكانت العلاقة بين باراك وأشكنازي متوترة في هذه الفترة. الرواية الرسمية تحدثت عن أن باراك رفض تصديق ولاية أشكنازي في رئاسة الأركان لسنة إضافية. الرواية الثانية، غير الرسمية والأصح، أن أشكنازي عارض خطة باراك ونتنياهو بضرب إيران.

نتنياهو وباراك قرراً تعيين قائد الجبهة الجنوبية، يوءاف غالانت، رئيسا لأركان الجيش خلفاً لأشكنازي. «وثيقة هاريزان» تحدثت عن مساوئ غالانت وشوّهت صورته أمام الجمهور، بعد النشر في القناة الثانية. رغم ذلك، بقيت نسخة عن هذه الوثيقة محفوظة لدى أشكنازي وضباط آخرين مدى أربعة شهور على الأقل، ولم يتحدث هؤلاء الضباط حولها في العلن، ولا مع باراك أو نتنياهو، على هذه الخلفية اتهم باراك أشكنازي بأنه أراد كفاك لجيش، القيام بانقلاب غير مسلح ضد القيادة السياسية، بمنع تعيين غالانت خلفاً له.

وكتب محلل الشؤون الحزبية في «القناة الثانية» عاميت سيغال، في صحيفة «ماكور ريشون» العبرية، أن باراك أنهى حياته السياسية كتنجيبية معاصرة، بلواجهة مع أشكنازي. وأشكنازي نفسه نجح بتبذير الاعتماد الهائل الذي تمنح إياه الرتب العسكرية بسبب صدام (مع باراك) لأهمية سياسية له.

ويشار إلى أن فتح المحللين ملف هذه القضية نابع من البحث عن مرسخ لرئاسة الحكومة يتناسق نتنياهو ويتغلب عليه، ولأن أشكنازي كان، وربما لا يزال، المرشح المفضل. كذلك فإنه بمجرد إعلان فاينشتاين عن إغلاق التحقيق، سارع رئيس «المعسكر الصهيوني»، بنحساح هرتزوغ، ولابيدي إلى تهنئة أشكنازي والسعي لضمه إلى أحد الحزبين.

لكن سيغال اعتبر أن ثمة شكاً كبيراً في أن يشارك أشكنازي في الانتخابات العامة المقبلة. فقد كشفت «قضية هاريزان»، انتخابات كبيرة في أدائه وليست ملائمة لمن يريد الوصول إلى رئاسة الحكومة. لقد تخاصم مع مجموعة مؤثرة من الصحافيين، التي لن تتركه وشأنه، وأظهر هلعاً من الهجمة الإعلامية عليه.

وأضاف سيغال أنه من الجائز أن ينضم أشكنازي إلى لايبيد كرقم اثنين أو أن يتنافس على رئاسة حزب العمل. والفرز هنا مضمون. لن تمنح قضية هاريزان، وبضع ملاحضات قالها المستشار القضائي أشكنازي من أن يكون رئيساً للحكومة. «ما سيعمنه من الوصول إلى المنصب هو أداء»، الذي شهدنا قسماً منه في السنوات الأخيرة». ربما يكون تحليل سيغال خاطئاً أو حتى مضللاً، لأنه يكتب في صحيفة يمينية ومؤيدة لنتنياهو، الذي بدأ يخطط بعد فوزه في الانتخابات الماضية كيف سيجتوق فوزاً في الانتخابات المقبلة. لكن استطاعا نشرته صحيفة «معاريف» العبرية، غير المهتمة بدعم نتنياهو، اظهار أن دخول أشكنازي إلى الحلبة السياسية، من خلال أحد أحزاب الوسط ـ يمين، أي «العمل» أو «المعسكر الصهيوني» أو «بيش عتيد»، لن يوصله إلى كرسي رئاسة الحكومة، وأن معسكر اليمين بقيادة نتنياهو سيبقي متوقفاً.

وتبين من الاستطلاع أنه في جميع الأحوال سيبقي حزب «الليكود» الحزب الأكبر. وفي حال انضمام أشكنازي إلى «بيش عتيد» فإن قوة هذا الحزب سترتفع من 11 نائباً في «الكنيست» إلى 19 نائباً، ويبدو أن هذه المقاعد سياخذها من حزبيّ «المعسكر الصهيوني» وكولانو، برئاسة موشيه كلون.

أما في حال حصول أشكنازي الانتخابات المقبلة من خلال حزب «كولانو»، مع كل خضول والوزير السابق غدعون ساعر، فإن قوة «كولانو» لن تزداد سوى بنائب واحد، من 10 إلى 11.

وتوقع الاستطلاع أن تتراجع قوة «المعسكر الصهيوني» في جميع الأحوال من 24 نائباً إلى 18 نائباً، لكن في حال خاض أشكنازي الانتخابات من خلاله فإن التراجع أكبر وستحصل هذه الكتلة على 17 نائباً.

ورأى رئيس تحرير «معاريف»، بن كسبيت، أن جريمة أشكنازي الوحيدة كانت أن شخصاً ما اعتقد أن بإمكانه أن يكون مرشحاً جيداً لرئاسة الحكومة، منهاها بذلك باراك ونتنياهو.

وبحسب كسبيت، فإن «وثيقة هاريزان» ليست هي التي منعت تعيين غالانت رئيساً لوزراء، «فقد جرى تعيين غالانت رئيساً للأركان (ولم يمارس مهامه لأن نتنياهو وباراك ترجعا عن التعيين) بعد نشر وثيقة هاريزان. والوثيقة سزعت التعيين، الذي صادقت عليه الحكومة». ومن أحيب تعيين غالانت هو غالانت نفسه. فحتى الآن لم يُعد غالانت عشرات الدونمات التي استولى عليها من الدولة بشكل غير قانوني.»

لكن المحلل السياسي في صحيفة «يديעות أchronوت» العبرية ناحوم برنباغ، يروي قصة مختلفة بعض الشيء. لأنه إذا تسببت العملية العسكرية بخلافات، أو تعقدت أو فشلت، فإن السؤال الأول الذي سيرطح هو ماذا قالت المستويات المهنية، ماذا قال رئيس الأركان ورئيس «الموساد»، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وماذا قال رئيس «شاباك». هم العظلة التي تحمي القيادة السياسية من العاصفة التي تحدثت بعد ذلك.

وأردف برنباغ أنه في النقاش حول إيران، رؤساء أذرع الأمن لم يكونوا مستعدين لتزويد نتنياهو وباراك بهذه المعلّة. وهذا هو تزمدهم. ولم يكن هناك انقلاباً عسكرياً.